

وتحت بند ما يستجد من أمور أثار المندوب الدائم لسوريا موضوع التعديلات المقترحة من قبل وفد فلسطين على نصوص مشاريع القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية والتي ستقدم إلى الجمعية العامة خلال دورتها الحالية (برقيتكم رقم ٦٢٨٣ تاريخ ٢٢/١٠/٢٠٠٧).

قدّم المندوب الدائم لفلسطين عرضاً لقرارات المطروحة مشيراً إلى أن وفد بلاده قد بدأ المفاوضات مع المجموعات الإقليمية خاصة الاتحاد الأوروبي حول هذه المشاريع، مشيراً إلى أن وفده يتوقع، وكما جرت العادة، أن تدعم الدول العربية هذه القرارات. وذكر بأن مشاريع القرارات هي شبيهة للقرارات السابقة باستثنائين:

١- الاستثناء الأول: وهو إضافة فقرتين تمهيديتين في مشروع القرارين المعنونين "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية" و "الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية"، تتحدثان عن الأوضاع المحزنة التي جرت في غزة مشيراً إلى أن وفد بلاده لا يمكنه إطلاقاً

تحديث مشاريع القرارات المقدمة دون التطرق إلى هذه المسألة كي لا يفقد مصداقيته أمام الوفود الأخرى وخاصة أمام المجموعة الأوروبية.

٢- الاستثناء الثاني: وهو المبادرة التي دعا إليها بوش لعقد اجتماع دولي، مشيراً إلى أن بلاده قد اقترحت صياغة منسجمة مع ما ورد في قرارات الوزراء العرب. وأضاف بأن الاجتماع المرتقب من المتوقع أن ينعقد في نهاية الشهر القادم وبالتالي هناك وقت لدراسة هذا الموضوع وكيفية تطور الأمور ودراسة إمكانية تعديل الصياغة وفقاً للتطورات المستقبلية. واختتم حديثه بالقول: "لكل دولة عربية مشاريع قرارات تتعلق بها وهي التي تصيغ هذه القرارات وفقاً للمعطيات الواردة لديها، وعلى جميع الدول العربية دعم تلك المشاريع".

تحدث بعد ذلك نائب المندوب الدائم لليبيا الذي أعاد التأكيد على دعم بلاده للقضية الفلسطينية. وأضاف أنه بالرغم من أسف بلاده للأحداث المؤلمة التي جرت في غزة إلا أنها لن تستطيع تبني مشروع قرار فلسطيني يتضمن إشارة "إلى ميليشيات فلسطينية خارجة عن القانون" بحيث ينقل هذا المشروع خلافات داخلية إلى أجنداث دولية، وأن ذلك سيشكل سابقة قد يكون لها نتائج خطيرة مستقبلاً.

بعد ذلك تحدث المندوب الدائم لسوريا مشيراً إلى أن سوريا عندما تتحدث عن القضية الفلسطينية فذلك لأنها طرف أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي وشريك تاريخي للقضية الفلسطينية. وأضاف يجب أن تكون الأمور واضحة "كل الدعم من سوريا إلى القضية الفلسطينية قولاً وفعلاً، ولكن عندما نقدم ملاحظات أو تعديلات فإن سبب ذلك يعزى لانعكاسات أي لغة علينا وعلى مصالحننا". وقد المندوب الدائم ما جاء في مداخلة المندوب الفلسطيني حيث قرأ ما ورد في الفقرتين السادسة والتاسعة من القرار الذي اعتمده الوزراء العرب في ٢٠٠٧/٩/٥ حول الوضع الداخلي في فلسطين والاجتماع الدولي، مؤكداً أن هذه هي اللغة التي تم اعتمادها من قبل السادة الوزراء العرب، وبالتالي فإن المجموعة العربية الالتزام بها في المشاريع المطروحة. وأضاف أنه فيما يتعلق بالاجتماع الدولي فإن سوريا في هذا الموضوع حيث أن لديها أرض محتلة وهي طرف أساسي في هذا الصراع وأكد في هذا السياق على ضرورة الالتزام بما اتفق عليه السادة الوزراء في القاهرة.

ثم تحدث المندوب الدائم لمصر مشيراً إلى أن هناك دعم عربي كامل لكافة مشاريع القرارات الفلسطينية ولكن وفده يريد أن يثير مسألتين الأولى إجرائية والثانية موضوعية:

١- المسألة الإجرائية: ذكر أنه عندما يحدث تحول في مشروع قرار من القرارات بمس جوهر التعامل مع الأمم المتحدة فإنه كان من المأمول من الوفد الفلسطيني التشاور مع المجموعة العربية قبل القيام بتوزيعه على المجموعات الأخرى.

٢- المسألة الموضوعية: أكد على صعوبة الموافقة على ما جاء في بعض المشاريع حول "الميليشيات خارجة عن القانون" لأن هذا التوصيف يفتح الباب أمام الأمم المتحدة لتصنيفها على أنها مجموعات إرهابية وإدراجها على بعض القوائم ويساعد إسرائيل، قائلاً "إلا إذا كان ذلك هو الذي تريده السلطة الفلسطينية ولكنني لا أعتقد ذلك". وأضاف أنه هناك ضرورة بالطبع للإشارة إلى الأحداث التي جرت في غزة. واقترح أن تعزز الصياغة التي وافق عليها السادة الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٥ من خلال تحديد تاريخ هذه الأحداث بدلاً من الإشارة إلى "الأحداث الأخيرة" كما جاء في هذا القرار. وركز مندوب مصر على أهمية وحدة الشعب الفلسطيني وعدم تقسيمه إلى سلطة ومجموعات خارجة لأن ذلك سيشكل سابقة خطيرة وسيؤدي إلى نتائج وخيمة، مشدداً على ضرورة ألا يفهم هذا الموقف على أن مصر تدعم حماس بل إداركاً بالآثار السلبية التي سترتب على هذه الصياغات.

ثم تحدث المندوب الدائم للأردن مشيراً إلى أنه لم يتلق بعد التعليمات من عاصمته، ولكنه يتفق في قراءته الشخصية مع ما جاء على لسان المندوب الدائم لمصر، وتساءل عن الحكمة السياسية في إدراج عبارة "الخارجة عن القانون"، وهل أخذ الوفد الفلسطيني بعين الاعتبار النتائج التي يمكن أن تنتج عن هذه الصياغة؟

بعد ذلك تحدث مندوب فلسطين مجدداً حيث حاول تبرير هذه الصياغة بطريقة غير دبلوماسية وجافة أحياناً مشيراً إلى أهمية أن يوافق على هذه المشاريع الاتحاد الأوروبي وغير آبه بالموقف العربي من هذه المشاريع، حيث أعرب صراحةً "أن بلاده ستفهم موقف أي بلد عربي يرفض تبني هذه المشاريع" وذلك رداً على ما جاء في المداخلات الليبية. وذكر أن على جدول أعمال الجمعية العامة يوجد بند معنون "الحالة في الشرق الأوسط" وآخر "القضية الفلسطينية" وأن مشروع القرار المطروح هو التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وبالتالي لا يتكلم هذا المشروع عن حل شامل لنزاع. وأضاف إذا رغبت سوريا الحديث عن ذلك فيمكنها تضمين هذه الإشارات في مشروع القرار

حول الجولان السوري والذي تقدمه تحت البند المعتون "الحالة في الشرق الأوسط"، وأنه سيقوم بدعم ما تريده سوريا كاملاً. وحاول مندوب فلسطين تبرير إشارته إلى "مجموعات خارجة عن القانون" من خلال القول بأن وفده يجب أن يكون واقعياً وأن يعكس جميع الحقائق التي جرت على الأرض وأن رئيسه عباس قد تحدث في نفس السياق عندما كان في نيويورك. وأضاف بأنه بدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي ومن المهم الحصول على تأييدهم لهذا المشروع. تحذر الملاحظة إلى أن مندوب فلسطين لم يكن دبلوماسياً في رده على ما جاء في مداخلة المندوب الدائم لمصر قائلاً: "أختلف مع سفير مصر وأرفض ما جاء على لسانه وأن حركة فتح هدفها التوحيد وليس التقسيم". ونظراً لتأخر الوقت فقد قرر رئيس المجموعة رفع الجلسة على أن تستأنف بداية هذا الأسبوع. وقد أعلمتنا العديد من الوفود العربية بأنها تشاطر وفود مصر وسوريا وليبيا مشاغلتها حول عبارة المجموعات "خارجة عن القانون"، حتى أن المندوب السوداني أعرب لنا صراحة بأن نذيه تعليمات بالتصويت ضد هذا المشروع إذا استمر الوفد الفلسطيني بموقفه.